الأمم المتحدة

A/72/68

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لملديف لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن جمهورية ملديف قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات المقرر إجراؤها في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

ويعكس ترشيح ملديف لعضوية مجلس حقوق الإنسان التزامها الثابت بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، سواء داخل البلد أو في الخارج.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشرف حكومة ملديف بأن ترفق طيه وثيقة مفصلة عن التعهدات والالتزامات الطوعية المعلنة من جانب ملديف، التي تؤكد من جديد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومشاركتها النشطة في أعمال مجلس حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية.

(توقيع) أحمد **سرير**
السفير
الممثل الدائم

* A/72/50.

030317 240217 17-02990 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمديف لدى الأمم المتحدة

الالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان

أولا – جمهورية ملديف

١ – ملديف دولة جزرية صغيرة نامية تدافع عن مبدأ تعددية الأطراف وتعمل على إعلاء شأن القانون الدولي. ويُعتبر تعزيز احترام حقوق الإنسان من المصالح الوطنية ذات الأولوية في البلد، وهدفا أساسيا من أهداف سياسته الخارجية. وترى ملديف أن حماية وضمان حقوق الإنسان الأساسية في العالم هما من العوامل التي تعود عليها بالفائدة، ومن العناصر الأساسية لنماء القدرات الابتكارية والإبداعية للبشر.

٢ – ولدى ملديف إيمان عميق بالأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص بمجلس حقوق الإنسان. وعملت ملديف في مجلس حقوق الإنسان باقتناع راسخ بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسألة لا تمثل طموحا بل واجبا والتزاما. ولقد عملنا في المجلس وشاركنا في أنشطته بهامات مرفوعة دفاعا عن المبادئ والأفكار المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وكان من دواعي شرفنا الإعراب عن رأي أصغر الأعضاء في المجتمع الدولي. وأظهرت لنا تجربتنا في المجلس أيضا أن المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي لها علاقة مباشرة وإيجابية بالنهوض بالقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٣ – من هذا المنطلق ووفاءً بهذا الالتزام، تقدم ملديف ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ونحن نرى أن للدول الصغيرة دورا أكبر تؤديه في إدارة الشؤون العالمية. وتعدُّ ملديف وغيرها من الدول الصغيرة من الجهات الرائدة للفكر والمُحْدِثة للتغيير في المعايير الاجتماعية. وهذا ما أسهم في بلورة توافق للآراء بشأن المسائل الصعبة، ومنها ظاهرة تغير المناخ وآثارها على حقوق الإنسان. وسنواصل أداء هذا الدور في إطار سعينا إلى تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان في كل مكان وفي جميع أنحاء العالم.

ثانيا – تعهدات ملديف

٤ – ستركز ملديف على المسائل التالية في حال انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان:

(أ) **تمكين المرأة** – ستضطلع ملديف بأنشطة في مجال الدعوة لدى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل اعتماد المزيد من السياسات المستندة إلى الأدلة التي يمكن أن تحقق تغييرات نوعية وكمية على حد سواء لتمكين المرأة. ونحن نحتل موقعا فريدا في مجال الدعوة إلى تمكين المرأة. فلقد كنا من بين أوائل البلدان التي منحت المرأة حق التصويت في آسيا (حصلت المرأة المليفية على حق الاقتراع في الثلاثينات من القرن

الماضي)، والتي حققت التكافؤ بين الجنسين في نسبة الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة يُذكر منها عدد النساء المحدود في مناصب اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، ولا سيما على الصعيد الوطني، والانتشار المستمر للمفاهيم التقليدية والتصورات النمطية لدور المرأة في المجتمع. وهذه تحديات ماثلة أمام ملديف وعدد من الدول الأخرى، ويمكن إيجاد حلول لها من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ولذا ستعمل ملديف مع البلدان الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة من أجل إقامة شراكات بنّاءة، تعود بالنفع المتبادل، فيما يتعلق بقضايا واسعة النطاق تشمل العنف العائلي، والمضايقة، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل.

(ب) **حماية وتعزيز حق كل طفل** – ستواصل ملديف تعزيز وحماية حقوق الطفل باعتبار هذه المسألة من الأولويات العليا في جميع جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة، وستستمر في العمل على نحو بنّاء مع الدول الأخرى تحقيقا لهذا الهدف. وقد سجلت ملديف عددا من النجاحات في تعزيز حقوق الطفل بالاستناد إلى مجموعة من الصكوك الابتكارية في مجال السياسة العامة. فعلى سبيل المثال، خفضت ملديف معدلات وفيات الرضع من ١٢١ وفاة في عام ١٩٧٧ إلى ٧ وفيات على وجه الضبط في عام ٢٠١٥.كما حققت ملديف تعميم قيد الأطفال في المدارس، بما في ذلك التكافؤ بين الجنسين، وذلك قبل عدة سنوات من قيامها بإضفاء الصفة الإلزامية على متابعة التعليم الابتدائي والثانوي. وهي تنتهج أيضا سياسة ”عدم ترك أي طفل وراء الركب“ لكفالة توفير التعليم المجاني لكل طفل في البلد حتى سن الثامنة عشرة. وعلى ضوء هذه النجاحات، ترى ملديف أن بإمكانها العمل مع البلدان التي تُعتبر فيها حماية حقوق الطفل من التحديات الخطيرة، وبإمكانها العمل كذلك مع منظومة الأمم المتحدة على وضع السياسات التي من شأنها تعزيز حقوق الطفل ومصالحه.

(ج) **إيصال صوت الشباب** – تلتزم ملديف بالعمل على تعزيز الآليات الدولية القائمة واستكشاف السبل الجديدة المتاحة للتصدي للتحديات التي تواجه الشباب، وتيسير وضع السياسات التي تؤدي إلى تمكين الشباب عن طريق التدريب، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حوالي ثلثي سكان ملديف هم من الشباب، وقد استعان البلد على مر السنوات بعدد من صكوك السياسات العامة الرامية إلى تهيئة فرص لتنمية قدرات الشباب الإبداعية. إذ توشك المجموعات السكانية التي تغلب عليها فئة الشباب على أن تصبح هي القاعدة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتُقر ملديف بالحاجة القائمة دوما لإدماج الشباب في آليات الحوكمة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني. وإذا بلغت امرأة شابة أو رجل شاب عمرا يسمح لهما بأن يصبحا أبوين أو جنديين أو حتى من الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، فلا بد من السعي على نحو حثيث إلى الحصول على إسهامهما في الحوكمة الرشيدة والفعالة.

(د) **النهوض بمصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس** – ستنهض ملديف، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، بمصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلى مر السنوات، اضطلعت ملديف والدول الصغيرة الأخرى، والدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، بدور قيّم في اقتراح حلول خلاقة للتغلب على التحديات المشتركة. وستواصل ملديف أداء هذا الدور من خلال تجديد التزامها، ولا سيما باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، يتوقف تحقيق الحوكمة العالمية المنصفة على مشاركة جميع الدول فيها، والقدرة على تمثيل التنوع الكامل للآراء على صعيد المجتمع العالمي. إذ يجب لنماذج التنمية والمؤشرات الاقتصادية والأولويات الاجتماعية أن تعكس آراء حتى أصغر الدول، إقرارا بالتزام الأمم المتحدة بكفالة عدم ترك أي أحد وراء الركب.

(هـ) **تعزيز الحقوق البيئية والحقوق المتأثرة بتغير المناخ** – تلتزم ملديف بتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ والبيئة. وقد بادرت ملديف في المجلس إلى استكشاف العلاقة بين الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهي ستظل تتابع هذه المسألة عن طريق إقامة شراكات جديدة من شأنها الإسهام في تحقيق توافق عالمي في الآراء.

ثالثا – التمسك باحترام الالتزامات والتعهدات الدولية

٥ – على الصعيد الدولي، ستواصل ملديف القيام بما يلي:

(أ) دعم وتشجيع المشاركة النشطة للدول الصغيرة في المنتديات والعمليات المتعددة الأطراف؛

(ب) تعزيز الطابع المترابط والمشترك بين القطاعات لمسألتي حقوق الإنسان والتنمية وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) العمل من أجل زيادة القدرات على المشاركة والمواجهة في مجال حقوق الإنسان لدى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث تكون لدى هذه البلدان القدرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(د) العمل مع البلدان ذات التفكير المتشابه من أجل إرساء ثقافة قوامها احترام ودعم القيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين جميع الدول بصرف النظر عن حجمها أو تفوقها العسكري أو قوتها الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالديمقراطيات الناشئة.

رابعا – تعزيز حقوق الإنسان في ملديف

٦ – ستواصل ملديف التأكيد، على الصعيدين الوطني والدولي، على أهمية ترسيخ قيمة احترام حقوق الإنسان استكمالا للتدابير الإلزامية الرسمية في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد ملديف بمواصلة العمل على إقامة شراكة قوية مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الآلية الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

٧ – وعلى الصعيد الوطني، ستواصل ملديف القيام بما يلي:

(أ) تحسين أداء وفعالية مؤسساتها الوطنية المستقلة؛

(ب) إيجاد الحيز المناسب لعمل وسائل الإعلام والمجتمع المدني بروح من المسؤولية في بيئة نابضة بالحياة؛

(ج) سن تشريعات مواتية لصكوك حقوق الإنسان الدولية بحيث يتم الالتزام بها وإدماجها في جميع جوانب المجتمع المليفي، ومواصلة استكشاف جدوى الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى؛

(د) متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل والملاحظات الختامية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات.